تقرير حالة دولة

باكستان

العدد 7 كانون الثاني/يناير 2021
نشرة دورية تصدر عن أسباب للشؤون الجيوسياسية

تقرير دوري يستعرض حالة دولة من أربعة جوانب: السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية؛ مستخدماً منهجية تحليل المخاطر واستشراف السياسات، وذلك لفترة زمنية لا تزيد عن عام

الملخص

- تعد باكستان دولة محورية للأمن العالمي؛ نظرا لعدد سكانها الكبير، وهويتها الإسلامية، وارتباطاتها بما يسمى الحرب على الإرهاب، وقربها من أفغانستان، وترسانتها النووية.
- تصاعد الاضطراب السياسي في باكستان وسط معارضة منظمة تعمل على إسقاط رئيس الوزراء "عمران خان" من الحكم، غير أن ذلك مستبعد، والمؤشرات تفيد بأنه سيكمل ولايته بدعم من الجيش، والاضطرابات في السنة المقبلة لن تصل إلى حد تعطيل شامل للحياة السياسية أو الاقتصادية.
- تشهد البلاد حالات من العنف والأعمال المسلحة، ولا يلوح في الأفق نهاية لهذه الأعمال أو للصراع الخارجي المزمن مع الهند.
- وبينما تسير العلاقة المعقدة مع الولايات المتحدة نحو مزيد من فقدان الثقة، وتتجه العلاقة التاريخية مع السعودية لتوتر عميق، تعزز إسلام آباد شراكتها الاقتصادية والإستراتيجية مع الصين، وتختبر مسارات إسلامية بديلة أبرزها مع تركيا.
- عدم وجود قيود على التنقل وعدم وجود آليات فعالة لتعقب المخالطين للمصابين بكوفيد 19، أدى إلى تعقيد أجندة السياسة الداخلية لباكستان حتى يتم توفير لقاح عالمي، وهو ما لا نتوقع وصوله إلى باكستان حتى النصف الثاني من عام 2021 على الأقل.

خريطة الأفكار

البيئة السياسية

- شهدت باكستان فترات متناوبة من الديمقراطية والحكم العسكري غير المستقر، لكن الجيش بقي في العموم هو القوة المهيمنة في البلاد. وتتمتع النخبة السياسية والجيش بمزايا غير متوفرة لبقية المجتمع. حافظت باكستان على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، على الرغم من البرنامج النووي الذي يعود لمنتصف السبعينيات، والذي بلغ قمته بتفجير 6 قنابل في عام 1998. غير أن هذه العلاقات أصبحت في السنوات الأخيرة أكثر تعقيدا على خلفية غزو أفغانستان والحرب على تنظيم القاعدة، وفي مقابل ذلك تتقدم الشراكة الباكستانية الصينية بخطاً حثيثة اقتصاديا وإستراتيجيا.
- **تصاعد الاضطراب السياسي في البلاد وسط معارضة منظمة لقيادة رئيس الوزراء "عمران خان"للبلاد.** وفي خطوة مهمة، تجمعت أحزاب المعارضة الرئيسية في سبتمبر/أيلول 2018 لتشكيل تحالف "الحركة الديمقراطية الباكستانية" (PDM)، داعيًا إلى استقالة عمران خان الذي يتزعم الحزب الحاكم "باكستان تحريك إنصاف" (PTI). ويرجع ذلك إلى مزاعم عن شرعيته كقائد للبلاد (بعد فوزه المثير للجدل في الانتخابات العامة لعام 2018)، ودور الجيش في السياسة الباكستانية (التي يُنظر إليها على أنها زادت تحت قيادة عمران خان)، والمزاعم بأن النخبة الرئيسية يتم استهداف أعضاء أحزابها ظلماً من قبل الحكومة والقضاء.
- أحزاب المعارضة الرئيسية في هذا التحالف هما الحزبان الحاكمان السابقان "الرابطة الإسلامية الباكستانية – جناح نواز شريف" (PML-N)، و"حزب الشعب الباكستاني" (PPP)، بالإضافة إلى "مجلس العمل المتحد" (MMA) وهو تحالف سياسي يضم أحزابًا محافظة وإسلامية. ويقود "مجلس العمل المتحد" رجل الدين "فضل الرحمن" الذي قاد مسيرات آزادي (وتعني الحرية) ضد الحزب الحاكم في نوفمبر/تشرين الثاني 2019.
- **تتمثل الأهداف الرئيسية لتحالف المعارضة في إجبار عمران خان على الاستقالة من منصبه، وتأمين إنهاء مشاركة الجيش في السياسة، والدعوة إلى قانون جديد للمساءلة.** ويعتزم تحالف المعارضة تنفيذ "خطة عمل" مناهضة للحكومة من ثلاث مراحل، بدأت بالاجتماعات العامة في جميع أنحاء البلاد في أكتوبر/تشرين الأول 2020، والمظاهرات الاحتجاجية والتجمعات في ديسمبر/كانون الأول 2020، ومسيرة حاسمة إلى العاصمة إسلام آباد في يناير /كانون الثاني 2021. ونتيجة لتلك الأنشطة؛ من المتوقع أن تواجه حكومة عمران خان أياما صعبة واضطرابات ميدانية ستزيد من مخاطر استقرار الحكم والاقتصاد. كما أن هناك احتمالا بأن تنفذ المعارضة اعتصامات في البرلمان الاتحادي، مما قد يعطل البرلمان، وربما يؤثر على العملية التشريعية.
- **ومع ذلك، وبسبب الدعم العسكري، ولأن انتخاب عمران خان حظي بشرعية رسمية، فإنه من غير المرجح أن تنحدر أي اضطرابات إلى أعمال عنف كبيرة، أو تؤدي إلى عدم إكمال عمران فترة ولايته الحالية.** فالتقدير أن يحافظ حزب عمران خان على السلطة استنادا إلى أن الجيش سيستمر في تقديم الدعم للحكومة. وهذا مرجح بشكل خاص بعد أن أقر البرلمان تشريعًا في أوائل عام 2020 يسمح للجنرال "قمر جاويد باجوا" بتمديد فترة ولايته رئيسا لأركان الجيش وقائدا عاما له لمدة ثلاث سنوات. وستواصل القوات المسلحة ممارسة نفوذها الكبير على السياسة الخارجية والأمنية. وعلى المدى المتوسط، ستستمر بعض الجماعات الإسلامية المعارضة في تشكيل تهديد كبير للاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي.
- **في المقابل سيواجه قادة أحزاب المعارضة تحديات قانونية،** فهذا الزعيم الفخري لحزب الرابطة الإسلامية رئيس الوزراء السابق نواز شريف سُجن في السنوات الأخيرة بأحكام قضائية (حاليًا في الخارج لأسباب طبية)، كما سُجن شقيقه

الأصغر الرئيس الحالي لحزب الرابطة "شهباز شريف" في أكتوبر/تشرين الأول 2020 بسبب قضية فساد خلال فترة توليه منصب رئيس وزراء إقليم البنجاب في الفترة من 2013-2018. وفي الشهر نفسه وُجهت لائحة اتهام لزعيم حزب الشعب الباكستاني ورئيسه السابق "آصف علي زرداري" بتهمة الكسب غير المشروع، ولا يزال يواجه تحقيقات أخرى ذات صلة. وفي مواجهة هذه الإجراءات القانونية، سيضطر أكبر حزبين معارضين إلى تنسيق إستراتيجياتهما بشكل أوثق ضد الحكومة، ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى إعاقة متكررة للإجراءات التشريعية في البرلمان؛ لا سيما في مجلس الشيوخ حيث يشكل الائتلاف الحاكم أقلية.

- **ازدادت المخاطر على الاستقرار السياسي في المدى القريب،** حيث تبنى تحالف أحزاب المعارضة موقفا معارضا للمؤسسة العسكرية، وهو أمر نادر الحدوث في باكستان، مما يشير إلى توتر كبير في العلاقات السياسية الداخلية، وسيبقى رئيس الوزراء عمران خان وإدارته تحت ضغط متزايد في عام 2021.

تحليل SWOT للوضع السياسي الباكستاني	
نقاط القوة	نقاط الضعف
• باكستان مصنفة من الولايات المتحدة على أنها "حليف رئيسي من خارج الناتو"، وذلك بفضل دورها في الحرب على الإرهاب. وتضمن الأهمية الإستراتيجية لباكستان دعم الغرب لاستقرارها، كما يتجلى ذلك في تعهدات الدعم المالي من بلدان "أصدقاء باكستان". • علاقات باكستان القوية مع الصين توفر لها بديلاً عن العالم الغربي.	• يهيمن على الأحزاب السياسية شخصيات أو عائلات أو مجموعات تقليدية متوارثة بدلاً من أن يتم تحديد هويتها من خلال الانتخابات. • ازداد توتر العلاقات مع الهند خلال العام الماضي. والخلاف الحدودي بين الجارتين النوويتين مستعصٍ على الحل، ويعمل كصدع عميق بينهما.
الفرص	التهديدات
• زيادة الاستثمار الصيني في إطار الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان (CPEC) يمكن أن توفر للحكومة الحافز والتمويل لاتخاذ موقف أكثر صرامة بشأن الإرهاب في بلوشستان. • من المرجح أن تُدخل الاتفاقية الأخيرة مع صندوق النقد الدولي بشأن حزمة الإنقاذ الثالثة عشرة المزيد من الإصلاحات الهيكلية في البلاد.	• مشاركة باكستان في الحرب على الإرهاب تهدد الاستقرار الداخلي. وفي هذا الصدد توازن الحكومة بين الاعتماد على مساعدات واشنطن المالية والعسكرية وخطر إثارة غضب السكان. • يميل المسلحون الأفغان إلى استخدام باكستان كملاذ آمن، مما أدى إلى قيام الولايات المتحدة باستهدافهم على الأراضي الباكستانية.

الحالة الاقتصادية

- فُرضت قيود على مستوى البلاد في أبريل/نيسان الماضي لإبطاء انتشار فيروس كورونا، سرعان ما خففتها الحكومة في مايو/أيار بسبب تأثير هذه القيود على الاقتصاد. **وتحسنت الأوضاع الاقتصادية إلى حد ما بفضل انخفاض حالات كوفيد 19 اليومية، ومبادرات الدعم الحكومية للقطاعات المستهدفة، والانتعاش الأخير في النشاط.**
- وتظهر أحدث المؤشرات الاقتصادية أن مؤشر التصنيع واسع النطاق انتقل من الانكماش إلى الانتعاش في يوليو/تموز، حيث ارتفع بنسبة 5٪ على أساس سنوي. وكانت زيادة المبيعات في صناعات السيارات والإسمنت والبترول من المحركات الرئيسية. كما استقرت عملة باكستان "الروبية" بعد انزلاقها إلى أدنى مستوى لها عند 169 روبية للدولار الواحد في يوليو/تموز وأغسطس/آب الماضيين مع توقع استمرار استقرارها. ومع ذلك، من المقرر أن ترتفع القروض المتعثرة في بعض القطاعات مع ظهور الآثار الثانوية لوباء كوفيد 19 في مختلف القطاعات؛ وعلى وجه التحديد الطيران والسياحة والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- **مع الاستقرار الأخير للأسس الاقتصادية الرئيسية (احتياطيات العملات الأجنبية والروبية) رفعت مؤسسات دولية مستوى الاتجاه العام لباكستان من "التدهور" إلى "المستقر"**، فيما يستمر الفشل في الوصول إلى درجة "التحسن" في ظل عدم القدرة على تنفيذ إصلاحات اقتصادية عميقة، والمخاطر الأمنية العالية، وزيادة المخاطر السياسية.
- غير أن **الخطر ما زال قائما من عودة ظهور كوفيد 19 بسبب عدم وجود قيود على الحركة وعدم وجود آليات فعالة لتعقب المخالطين للمصابين بالوباء.** وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تعقيد أجندة السياسة الداخلية لباكستان حتى يتم توفير لقاح عالمي، وهو ما لا نتوقع وصوله إلى باكستان حتى النصف الثاني من عام 2021 على الأقل.
- وإلى جانب كفاحها لاحتواء انتشار فيروس كورونا، **ستركز الحكومة في عام 2021 على دعم الانتعاش الاقتصادي وتخفيف الاختلالات المالية والخارجية في الاقتصاد.** وسيركز الحزب الحاكم على أجندة السياسة الطموحة التي تم انتخابه بناءً عليها، بما في ذلك التوسع في الخدمات الاجتماعية وبناء المساكن وخلق فرص العمل والتأكيد القوي على إنشاء "دولة الرفاهية الإسلامية"، وهو برنامج جذاب من الناحية الانتخابية، نظرًا لارتفاع معدل الفقر في البلاد. ومع ذلك فإن ضعف الاقتصاد الكلي في البلاد سيعقد هذه الأجندة.
- نتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.8٪ في 2020/21 حيث إن النشاط الاقتصادي مقيد بالفيروس. ومع استمرار ضعف احتمالات الانتعاش القوي بعد الأزمة، نتوقع تمديد تعليق خدمة الديون من قبل مجموعة العشرين والمنظمات المتعددة الأطراف حتى نهاية عام 2021. وسيساعد ذلك مع إعادة تشغيل برنامج صندوق النقد الدولي المتوقف مؤقتًا حاليًا؛ على تخفيف ضغوط ميزان المدفوعات في عام 2021 وعلى مدى السنوات القليلة المقبلة.
- ستكون أولوية الحكومة في عام 2021 تعزيز ثقة المستهلك والأعمال. وقد اتخذت الإدارة بالفعل خطوات لتحفيز الاقتصاد من خلال تقديم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) والأسر ذات الدخل المنخفض.
- علاوة على ذلك، سوف **يعاني صنّاع السياسات الاقتصادية من تدخل عسكري أكبر خلال الفترة المقبلة. فقد قامت القوات المسلحة بتوسيع دائرة نفوذها في الأشهر الأخيرة، وتجلى ذلك في بعض التعيينات والتغييرات المؤسسية،** وتشمل تعيين الجنرال "باجوا" في مجلس التنمية الوطني (NDC) الذي أُنشئ في يونيو/حزيران 2019 لوضع سياسات التنمية وتقديم المبادئ التوجيهية للتعاون الإقليمي. ومع تمتع الجيش بنفوذ أكبر، ستصبح المصالح

- التجارية المتنوعة للجيش أكثر رسوخا. وعلى وجه الخصوص، سيخضع قطاعا اللوجستيات والنقل -اللذان تهيمن عليهما الكيانات المدعومة من الجيش- لمزيد من التراجع في المنافسة، كما يمكن أن تؤدي مشاركة الجيش الكبرى في الشؤون الاقتصادية إلى زيادة مخاطر نزع المِلكية للمستثمرين الأجانب في الطاقة وصناعات استخراج الطاقة.

تحليل SWOT للاقتصاد الباكستاني	
نقاط القوة	نقاط الضعف
• باكستان لديها القدرة على النمو بنسبة 5.0٪ سنويًا أو أكثر نظرًا للتركيبة السكانية المواتية. ويُتوقع أن يدخل إلى سوق العمل أكثر من 30 مليون شخص خلال العقد المقبل. • عدد سكان باكستان الكبير يعني أنه بمجرد تحسن القوة الشرائية للأفراد، ستتوفر الإمكانية لسوق كبير للأعمال الموجهة نحو المستهلك.	• تعاني باكستان من عجز مالي مزمن، وهذا يترك الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية ويجعله معتمدا على المساعدات والقروض. • على الرغم من النمو الاقتصادي السريع في السنوات القليلة الماضية، لا يزال سكان باكستان فقراء، إذ إن معدل دخل الفرد في باكستان نحو 1500 دولار.
الفرص	التهديدات
• ارتفاع معدلات التحضر، وهو محرك رئيسي للنمو الاقتصادي. وتتوقع الأمم المتحدة ارتفاع نسبة سكان المدن من 36.8٪ من السكان في عام 2010 إلى أكثر من 60٪ بحلول عام 2050. • العلاقات الجيوسياسية الوثيقة بين باكستان والصين تضمن للأولى أن تستفيد من صعود الأخيرة من خلال تنامي التجارة والاستثمار.	• لايزال ميزان المدفوعات عرضة لارتفاع أسعار النفط، حيث تستورد باكستان أكثر من 50 مليون برميل من النفط سنويا لتلبية الطلب المحلي. • توسع انتشار وباء كوفيد 19 قد يعطل عمليات الإنتاج وسلاسل التوريد.

أهم شركاء باكستان التجاريين			
أهم مصادر الواردات		أهم وجهات الصادرات	
الدولة	النسبة	الدولة	النسبة
الإمارات	٪5.4	أمريكا	٪16.4
الصين	٪17	الصين	٪9.6
سنغافورة	٪9.8	أفغانستان	٪7
السعودية	٪8	بريطانيا	٪6.8
الكويت	٪5.4	الإمارات	٪5.4

Source: PBS, Fitch Solutions

الحالة الأمنية

- **من المتوقع أن تتواصل المظاهرات إزاء القضايا الدينية السنوات المقبلة، مع خطر العنف المرتبط بفرض تحديات على إنفاذ القانون. كما ستظل البيئة الأمنية متقلبة بسبب عنف الجماعات المسلحة.**
- انخفضت هجمات الجماعات المسلحة بنسبة 13٪ في جميع أنحاء البلاد خلال عام 2019، وهو ما يمثل العام الرابع على التوالي من تراجع الهجمات. ومع ذلك، استمرت تهديدات هجمات الإسلاميين -خاصة طالبان باكستان- ضد قوات الأمن في المناطق الحدودية. **ومن المرجح أن تظل المناطق الحضرية في بلوشستان وخيبر بختونخوا هي المواقع الأكثر تعرضًا للخطر بعيدًا عن المراكز التجارية الباكستانية في إسلام آباد وكراتشي ولاهور.** ويشكل الانفصاليون البلوش تهديدًا متزايدًا في جنوب باكستان، ويستهدفون على الأرجح النشاط التجاري للحكومة الصينية والباكستانية.
- أدارت "حركة طالبان باكستان" تمردًا في إقليم خيبر بختونخوا لأكثر من عقد، لكن الحملات العسكرية المتعاقبة أجبرت قيادتها على البحث عن ملاذ في أفغانستان. وباستخدام الوضع المتفجر هناك، قامت الجماعة بتكييف إستراتيجيتها على استخدام قاعدتها الأفغانية لشن كمائن على الجيش الباكستاني على طول الحدود. **وضغطت الحكومة الباكستانية على نظيرتها الأفغانية للتحرك ضد الحركة مقابل مساعدتها في دفع عملية السلام الأفغانية إلى الأمام، وهو الأمر الذي ربما دفع المسلحين إلى أن يصبحوا أكثر عدوانية.**
- على النقيض من ذلك، قادت جماعة بلوش راجي أجوي سانغار (BRAS) وجيش تحرير البلوش (BLA) التابع لها، تمردًا انفصاليًا عرقيًا في بلوشستان لعقود. واستهدف جيش تحرير البلوش بشكل خاص مشروع المر الاقتصادي الصيني الباكستاني (CPEC) ومشاريع البنية التحتية الأخرى في المقاطعة، وربما كان الهجوم الأخير في 16 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي جزءًا من هذه الإستراتيجية، حيث جاء في وقت حاولت فيه باكستان والصين تسريع وتيرة مشروع المر الاقتصادي.
- يتماشى الهجوم مع التوقعات بأن **المشاريع التي تدعمها الصين في مقاطعة بلوشستان ستظل معرضة لخطر هجوم المتمردين خلال الفترة القادمة.** وتؤكد التطورات الأخيرة على المخاطر التي تهدد البيئة الأمنية، ومن المرجح أن تحدث هجمات إرهابية مماثلة بشكل دوري خلال 2021. **وبينما سيكون الجيش قادرًا على احتواء أي توسع كبير في العنف، فإنه يرجح عدم القضاء على نشاط المتمردين.**

موقع باكستان في مؤشر مخاطر الأمن والجريمة			
باكستان	متوسط دول جنوب آسيا (8 دول)	متوسط دول آسيا (35 دولة)	المتوسط العالمي (201 دولة)
35.2	39.5	48.9	49.2
ترتيب باكستان	6	29	148

Source: PBS, Fitch Solutions

العلاقات الخارجية

- **ستظل العلاقات الثنائية مع الهند محفوفة بالمخاطر في السنوات المقبلة، وسيظل الإرهاب العابر للحدود والنزاع على السيادة المستمر منذ عقود على إقليم كشمير عقبات رئيسية أمام تطبيع العلاقات.** ومع تصاعد التوتر، قد يزيد الجيش الباكستاني دعمه للجماعات المسلحة في الشطر الذي تسيطر عيه الهند من كشمير. وسيزيد ذلك من خطر وقوع هجمات من قبل جهات غير حكومية، على غرار هجوم فبراير/شباط 2019 الذي أدى إلى اشتباكات عسكرية بين البلدين. ومع ذلك، فإن **الصراع العسكري الشامل غير مرجح،** إذ إن كلا البلدين يمتلك قوة نووية وسيأخذان حذرهما من أي حسابات خاطئة قد تؤدي إلى الاستخدام الكارثي لتلك الأسلحة.
- من المرجح تماما أن **تظل الصين هي الشريك الإستراتيجي والاقتصادي الرائد لباكستان في السنوات القادمة، مع تعزيز العلاقات الثنائية وسط جائحة كورونا، حيث تقدم الصين الدعم المالي والطبي لباكستان.** وقد عزز تدهور العلاقات بين الصين والهند روابط بكين مع إسلام آباد، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في الشطر الذي تسيطر عليه باكستان من كشمير. وستتسارع وتيرة تنفيذ المشاريع في إطار مشروع المر الاقتصادي بين الصين وباكستان في شكل استثمار مباشر من قبل الشركات الصينية، وذلك على الرغم من المخاطر المتعلقة بالديون في باكستان. ومع ذلك، سيستمر الإقراض المتعلق بمشروع المر الاقتصادي، كما ستقدم الصين قروضا لباكستان كي تفي بالتزامات ديونها تجاه البلدان الأخرى ولدعم احتياجات ميزان المدفوعات.

العلاقة مع السعودية.. البحث عن بدائل لعلاقة المضطر

- في الشرق الأوسط، **ستواصل باكستان موازنة علاقاتها مع السعودية ودول الخليج الأخرى من جهة ومع تركيا من جهة أخرى. وليس متوقعا أن تنخرط باكستان في الصراع الإقليمي بين السعودية وإيران، بسبب خطر تفاقم الصراع الطائفي داخلها بين الشيعة والسنة.**
- تعرضت العلاقات مع السعودية لانتكاسة في أغسطس/آب الماضي، عندما أعرب وزير الخارجية الباكستاني عن استيائه من عدم اتخاذ المملكة موقفًا علنيًا ضد قرار الهند إلغاء وضعية الحكم الذاتي في إقليم كشمير. وعلى الرغم من حرص السعودية الواضح على عدم تعريض علاقاتها مع الهند للخطر، نتوقع أن تظل الرياض حليفًا مهمًا بالنسبة لباكستان خلال لأسباب اقتصادية بالأساس. لكن، على المدى الطويل، ستميل باكستان لتخفيف اعتمادها على السعودية، ذلك أن النهج السعودي تجاه باكستان مستمر في استخدام النفط كأداة ضغط استراتيجية ضدها.
- **وفي هذا الصدد، أثار تأجيج التوترات الدبلوماسية مع السعودية مخاوف بشأن أمن إمدادات الطاقة المحلية، حيث توفر السعودية والامارات** كافة واردات باكستان السنوية من النفط الخام تقريبا، بالإضافة إلى تقديم السعودية ٪65 من واردات الوقود المكرر بشروط الدفع المؤجل. والتداعيات الاقتصادية لأي انقطاع في امدادات الطاقة منهما سيكون كبيراً في ظل عدم وجود بديل بذات مستوى الدعم.
- **من المرجح أن يؤدي هذا إلى تقوية العلاقات الباكستانية مع تركيا وإيران وروسيا لتقليل اعتمادها الاقتصادي على السعودية.** لذلك ستظل العلاقات الثنائية مع تركيا قوية، وثمة مؤشرات على تعزيزها إستراتيجيا الفترة القادمة، إذ تحافظ أنقرة على الدعم الدبلوماسي لباكستان في قضية كشمير المحورية، وفي المواقف التي تواجه فيها ضغوطا دولية لاتخاذ إجراءات أقوى لمكافحة الإرهاب.
- **كما يعزز ذلك من التوجه إلى الصين.** فعلى عكس السعودية، كانت الصين حليفًا موثوقًا به في قضية كشمير، خاصة وأن العلاقات الصينية الهندية قد تدهورت إلى حد كبير ومن المتوقع أن تتدهور على المدى الطويل. فقدمت الصين

دعمًا ماليًا لباكستان قيمته 6 مليارات دولار من المساعدات في عام 2018 لتقليل اعتماد باكستان على حزمة الإنقاذ من صندوق النقد الدولي. كما قدمت قروضا تجارية بقيمة 1.3 مليار دولار أمريكي لمساعدة باكستان على بلوغ احتياطيها الأجنبي نحو حوالي 12 مليار دولار أمريكي بحلول يونيو/حزيران 2020. ويبدو أن الصين قدمت أيضا قرضا لباكستان عندما طلبت منها السعودية إعادة مليار دولار. وبعد وقت قصير من عودة الجنرال باجوا من الرياض، زار وزير الخارجية شاه محمود قريشي الصين وقال إن زيارته عززت "الشراكة التعاونية الإستراتيجية" بين البلدين، مما أرسل رسالة إلى السعودية مفادها أن باكستان يمكن أن تعتمد على حلفاء آخرين.

العلاقة مع واشنطن.. مستقبل غامض

- حافظت باكستان تاريخياً على علاقات قوية مع الولايات المتحدة، وسعت على نطاق واسع للحصول على مساعدة سياسية وعسكرية ومالية من واشنطن مقابل دعمها في تعزيز المصالح الإستراتيجية الأمريكية في جنوب آسيا، لا سيما في أفغانستان. ومع ذلك، وعلى الرغم من استمرار التعاون، فإن **العلاقات تراجعت خلال العقد الماضي بسبب تنامي انعدام الثقة المتبادل.** فبالنسبة لباكستان، يُنظر إلى الولايات المتحدة على أنها ستتحول عن باكستان بمجرد تحقيق مصالحها الإستراتيجية، وقد ازداد هذا التصور بعد توسع العلاقات بين الولايات المتحدة والهند. وبالنسبة للولايات المتحدة، يُنظر إلى باكستان على أنها تعمل بنشاط ضد المصالح الأمريكية، خاصة من خلال دعم جماعات مثل القاعدة وطالبان الأفغانية.
- لذلك، **تسارعت وتيرة تراجع العلاقات في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بعد انتقاداته العلنية لإسلام آباد، وتعليق المساعدات العسكرية الأمريكية الطويلة الأمد لباكستان.** كما انخفض الدور الاقتصادي للولايات المتحدة؛ فاعتبارًا من عام 2017 أصبحت الولايات المتحدة خامس شريك تجاري لباكستان بإجمالي تجارة ثنائية تعادل 6.4 مليارات دولار، أي فقط 6.7٪ من إجمالي تجارة باكستان، وذلك مقارنة بحوالي 15 مليار دولار تجارة ثنائية بين باكستان والصين في العام نفسه. وعلى الرغم من أن المستثمرين الأمريكيين لا يزالون من بين أكبر المستثمرين في باكستان، فإن الاستثمار الأجنبي الأمريكي تراجع إلى 518 مليون دولار في عام 2017، بانخفاض سنوي بلغ 25٪.
- مع هذا، تواصل الولايات المتحدة تصنيف باكستان كحليف رئيسي من خارج الناتو. ويقر المسؤولون الأمريكيون بأنه لا يمكن اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب ضد مجموعات مثل القاعدة وطالبان الأفغانية دون الدعم الفعال من الجيش الباكستاني.
- وبينما توترت العلاقات مع الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، ظهر انفراج عقب زيارة عمران خان للولايات المتحدة في يوليو/تموز 2019. ولعبت باكستان دورًا حيويًا في تسهيل اتفاق السلام بين الولايات المتحدة وطالبان في أفغانستان الذي تم توقيعه في فبراير/شباط 2020. لكن الأرجح أن تظل العلاقات الباكستانية الأمريكية إشكالية على المدى المتوسط، حيث **ستكون إدارة "جو بايدن" أكثر انتقادًا لما تعتبره علاقات باكستان مع منظمات إرهابية، كما سيثير تطوير شراكتها مع الصين مزيدا من القلق الأمريكي.**

العلاقة مع أفغانستان.. رهان على طالبان والسلام

- على الرغم من الدين والثقافة والجماعات العرقية المشتركة، كانت العلاقات الثنائية بين أفغانستان وباكستان متوترة تاريخياً لأسباب حدودية. فقد **تسبب نشاط الجماعات المسلحة عبر الحدود بخلافات بارزة بين الجانبين، حيث يتهم كل جانب الآخر بدعم فروع من طالبان تستهدف الطرف الآخر.** فقد اتهمت كابل الجيش الباكستاني بتوفير الملاذ والمساعدة العسكرية لقيادة طالبان الأفغانية، فيما تدعي الحكومة الباكستانية أن الحكومة الأفغانية تقدم الدعم الفعال لحركة طالبان باكستان والمسلحين الانفصاليين البلوش. وفي الآونة الأخيرة، أدى ظهور مجموعات

حقوق البشتون في باكستان والدعم الذي تلقوه من كابل إلى تصاعد المخاوف في إسلام آباد من احتمال استخدام هذه المجموعات لإثارة المشاعر القومية البشتونية في باكستان وإعادة تنشيط النزاع على الحدود الغربية لباكستان.

- **سعى الجيش الباكستاني، من خلال دعمه لحركة طالبان الأفغانية، إلى إقامة إدارة موالية لباكستان في أفغانستان لمواجهة النفوذ الهندي في البلاد.** ومنذ انسحاب قوة الناتو الرئيسية في أفغانستان في عام 2014، سعى الجيش الباكستاني بشكل متزايد إلى تشجيع المصالحة السياسية. ومن المرجح أن تخدم طالبان -من خلال عملية السلام وحصولها على تمثيل سياسي في الحكومة الأفغانية- مصالح باكستان عبر مواجهة النفوذ الهندي في البلاد ووقف التصعيد في الإشكالات الحدودية بين الطرفين.
- على الرغم من الصعوبات السياسية وعمليات الإغلاق الروتينية للحدود التي تنجم عادة عن نزاعات ثنائية، تظل باكستان أكبر شريك تجاري لأفغانستان. فقد تجاوز إجمالي التجارة الثنائية ملياري دولار في عام 2018، حيث استوردت أفغانستان 1.6 مليار دولار من البضائع من باكستان. علاوة على ذلك، تعتمد أفغانستان على تجارة الترانزيت عبر ميناء كراتشي، **بينما سعت باكستان إلى خنق تجارة الترانزيت مع الهند، والتي كانت كابل حريصة على توسيعها. وقد دفع هذا تحركات الحكومة الأفغانية لتجاوز الأراضي الباكستانية في تجارة البضائع الهندية عبر ميناء تشابهار في إيران.**

أبرز مصادر اعتمد عليها:

- Dun & Bradstreet Products and Services, Country Insight Snapshot: Pakistan, 16 October 2020.
- Economist Intelligence Unit, Country Report: Pakistan, 13 November 2020.
- Fitch Solutions, Pakistan: Country Risk Report Q1 2021, 25 September 2020.
- IHS Markit, Country/Territory Report - Pakistan: Economics and Country Risk, 28 October